

الدينار العراقي بين مزاد البنك المركزي وأستنزاف الاحتياطات ووهم تثبيت سعر الصرف
أ. د. جليل شيعان ضمد البيضاني / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة

المستخلص

في الدول النامية يفترض من الناحية الموضوعية أن يكون الهدف الأساس للسياسة الاقتصادية بكل فروعها بما فيها السياسة النقدية تحقيق التنمية البشرية المستدامة بكل مؤشراتها . وبمعنى آخر أن السياسة النقدية وهي تنسق أهدافها الجزئية ضمن خصوصياتها النقدية المتعلقة بالطلب والعرض النقدي والأحتياطات الأجنبية وأسعار الفائدة وأسعار الصرف وغيرها من الأدوات النقدية ، لابد وأن يكون كل ذلك بما ينسجم مع تحقيق الهدف التنموي للسياسة الاقتصادية ، وبما ينسجم مع أهداف أهم فروعها : السياسة المالية .

أن اختصار أهداف السياسة النقدية من قبل البنك المركزي العراقي بهدف واحد هو الاستقرار الاقتصادي بمفهوم استقرار المستوى العام للأسعار المرتبط باستقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار عن طريق الاحتياط بخطاء كامل للعملة من الاحتياطيات الأجنبية ، والاستعداد التام لتلبية جميع طلبات تحويل الدينار إلى الدولار أفقد البنك المركزي و سياساته النقدية أهم وظائفها في المساهمة الجادة والتناغم مع السياسات الأخرى في تحقيق الهدف التنموي المركزي ، كما ترتب عليها آثار سلبية جسمية تمثلت في الميل إلى : ارتفاع المستوى العام للأسعار وعدم الاستقرار الاقتصادي ودولرة الاقتصاد وأرتفاع الطلب على العملات الأجنبية والمضاربة عليها وأستمرار أستنزاف الاحتياطات الأجنبية و هروب رؤوس الأموال بشكل متسرع . أن الوضع الحالي لسعر صرف الدينار العراقي هو تحصيل حاصل لسياسة نقدية غير فاعلة .

المقدمة :

خلال الأشهر الثلاث الأخيرة وبشكل مفاجئ بدأ سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار يتعرض إلى ضغوط كبيرة مسجلاً ما يقارب ١٣٢٠ دينار لكل دولار بعد أن كان مستقراراً ولمدة طويلة عند مستوى ١١٧٠ دينار. آثار هذا الحدث الكبير من التساؤلات العلمية الموضوعية ، التي سبق وأن أثيرت في المؤتمرات والندوات العلمية (وحتى الصحفة) من قبل مختصين في هذا الشأن ، حول مدى كفاءة وفاعلية السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي العراقي منذ ٢٠٠٣ وحتى الآن في تحقيق أهدافها المعلنة في الاستقرار الاقتصادي وفي المساهمة الفعالة في تحقيق التنمية . هذه التساؤلات التي غالباً ما كانت تواجه من قبل عراقي هذه السياسة بالتجاهل . الآن وقد وقع المحظوظ وما كان متوقعاً منذ مدة طويلة في عدم صمود الاستقرار المفتعل لسعر صرف الدينار ، والذي اعتبر خلال المدة الماضية من قبل البنك المركزي ومن قبل البعض (غير المختصين) كمؤشر نجاح للسياسة النقدية ، فقد آن الأوان لـأعادة النظر في رسم هذه السياسة القاصرة غير الفاعلة لجعلها تتناغم مع شقيقاتها الأخرى وخاصة السياسة المالية ضمن إطار السياسة الاقتصادية التي يفترض أن يكون مقياس نجاحها الأول والأخير تحقيق التنمية البشرية المستدامة .

أولاً – الأهداف الخاطئة :

يعلن البنك المركزي العراقي باستمرار أن هدف سياساته النقدية هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يعني بمفهومه استقرار المستوى العام للأسعار ومعالجة التضخم باستخدام

وسيلة أساسية تمثل بـاستقرار سعر صرف الدينار عن طريق الاحتفاظ بأحتياطات أجنبية وخاصة الدولار بنسبة ١٠٠ % مقابل العملة المصدرة التي تشكل القاعدة النقدية (M_0)، وبالتالي أستعداده الدائم لتحويل الدينار إلى ما يقابلها من دولار بـسعر صرف ثابت . علماً أن المصدر الوحيد تقريباً لهذه الدولارات هو عائدات الدولة من الصادرات النفطية التي تشكل أكثر من ٩٥ % من صادرات العراق وموازناته العامة كما تشكل أكثر من ٨٠ % من أجمالي ناتجه المحلي .

٢

أن تحديد هدف السياسة النقدية (الأستقرار الاقتصادي والحد من التضخم) وطريقة الوصول إليه (أستقرار سعر الصرف) عن طريق (الاحتفاظ بنسبة ١٠٠ % من الاحتياطيات الأجنبية) بهذا الشكل من قبل البنك المركزي العراقي أثار وثير جملة تساؤلات وأفراضاً تستحق المناقشة يمكن تلخيصها فيما يلي :

١ - الأستقرار الاقتصادي وسعر الصرف : إذا كان هدف الأستقرار الاقتصادي بمفهوم أستقرار المستوى العام للأسعار ومكافحة التضخم عن طريق تثبيت سعر الصرف يمكن أن يكون أحد أهم أهداف السياسة النقدية ، جنباً إلى جنب مع هدف مكافحة البطالة ، قد يكون مفهوماً ومبرراً من الناحية الاقتصادية في الدول المتقدمة التي تعاني من الركود الاقتصادي وطاقة انتاجية معطلة وقصور في الطلب الفعال (أي أن لديها مشكلة طلب فعال) ، فهل يصح أن يكون هدف السياسة النقدية في الدول النامية كالعراق هو الأستقرار الاقتصادي بهذا المفهوم رغم أنه يعني من تخلف شديد في كل المجالات بمؤشرات التنمية البشرية المستدامة ورغم أنه يعني بشكل مزمن من اختلالات هيكلية متنوعة لعل أهمها الاختلالات الاقتصادية مع قصور واضح في مختلف قطاعاته الانتاجية وفرص العمل (أي أن لديه مشكلة عرض) ؟

أن الهدف الأساس للسياسة الاقتصادية بكل فروعها بما فيها السياسة النقدية، من الناحية الموضوعية في الدول النامية ، يفترض أن يكون تحقيق التنمية البشرية المستدامة بكل مؤشراتها . وبمعنى آخر أن السياسة النقدية وهي تنسق أهدافها الجزئية ضمن خصوصياتها النقدية المتعلقة بالطلب والعرض النقدي والأحتياطيات الأجنبية وأسعار الفائدة وأسعار الصرف وغيرها من الأدوات النقدية ، لابد وأن يكون كل ذلك بما ينسجم مع تحقيق الهدف التنموي للسياسة الاقتصادية ، وبما ينسجم مع أهداف أهم فروعها : السياسة المالية .

أن اختصار أهداف السياسة النقدية بهدف الأستقرار الاقتصادي وفق مفهوم البنك المركزي العراقي المتمثل بـاستقرار المستوى العام للأسعار المرتبط بـاستقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار عن طريق الاحتفاظ بـقطعاء كامل للعملة من الاحتياطيات الأجنبية، والأستعداد التام لتلبية جميع طلبات تحويل الدينار إلى الدولار سوف يفقد البنك المركزي وسياساته النقدية أهم وظائفها في المساهمة الجادة والتناغم مع السياسات الأخرى في تحقيق الهدف التنموي المركزي من ناحية ، كما يضحي من الناحية الأخرى بأدارة واستخدام أدوات السياسة النقدية الأخرى، كسعر الخصم وسعر الفائدة وعمليات السوق المفتوحة (على محدوديتها) ونسبة الاحتياطي القانوني وأدارة الائتمان والأحتياطيات الأجنبية وكل ما يؤثر على العرض والطلب النقدي ، في المساهمة الفاعلة لتحقيق هذا الهدف التنموي .

٣

٢- التضخم والتنمية : أفترض أن استقرار المستوى العام للأسعار وتحريم التضخم يوفر بيئة مناسبة وضرورية لتحقيق التنمية . ورغم أن هذا الأفترض يمكن أن يكون صحيحا في الدول المتقدمة إلا أنه قد لا يكون كذلك بالضرورة في الدول النامية ومنها العراق . بل يمكن التضحيه بهذا الهدف في حدود معينة لتحقيق الهدف المركزي التنمية . فأضافة إلى أن شئ من التضخم أو نسبة معندة منه يمكن أن تكون ضرورية لتحفيز المزيد من الاستثمار ، فإنه قد يكون مدروسا ومخططا له كوسيلة تمويلية مهمة وضرورية بشكل أصدار ندي جدي ، لأنه في التحليل النهائي يمثل ضرورة غير مباشرة على جميع أفراد المجتمع . وفي مثل هذه الحالة يمكن بل ويجب معادلة آثاره السلبية المحتملة على الفئات الفقيرة بمختلف سياسات الدعم والتعقيم .

٣- الاستقرار الاقتصادي والتضخم : ما هو مفهوم الاستقرار الاقتصادي الحقيقي ؟ هل هو الحد من التضخم ؟ وهل التضخم ظاهرة ندية في الدول النامية مرتبطة بجانب الطلب يمكن معالجته بسياسة ندية انكماشية ؟

أن أساس مشكلة التضخم في الدول النامية ومن ضمنها العراق متعلق بشحة جانب العرض السلعي الذي مصدره في الغالب الأستيرادات . فالتضخم أذن ، وخاصة في العراق ، هو تضخم مستورد مرتبط بالتكليف متزامن مع تدهور في الانتاج المحلي وأنخفاض أهميته النسبية في توليد الناتج المحلي الأجمالي بشكل مستمر وخاصة في القطاعات السلعية الحيوية الزراعية والصناعية لأنعدام جهود التنمية الحقيقة . فالسياسة النقدية ، كما جميع السياسات الفرعية الأخرى وخاصة السياسة المالية ، يفترض أن يكون هدفها الأساس التنمية الحقيقة (بمفهوم التنمية البشرية المستدامة) الذي لا هدف غيره ، وتستخدم جميع أدواتها بشكل فعال للمشاركة في تحقيق هذا الهدف .

فالعلاج يمكن في تطوير القطاعات السلعية الأساسية وخاصة الزراعية والصناعية وتطوير القطاعات الخدمية الحيوية من أسكان ونقل وكهرباء وماء وصرف صحي وتعليم وصحة التي بدورها تولد دخولاً تتناسب مع مخرجاتها لتحقيق المفهوم الحقيقي للاستقرار والتوازن الاقتصادي . وفي حالة وجود عدم توازن أو خلل في الجانب السلعية والمالية ، وهي حالة حتمية في المراحل الأولى للتنمية ، فالاقتصاديون لا يعدون الوسائل والأدوات الاقتصادية العديدة لمعالجة ذلك والتي من ضمنها إدارة سعر الصرف (وليس ثبيته) بما يتتناسب مع المتاح من الاحتياطات الأجنبية .

٤

٤- لهم ثبيت سعر الصرف والدولار : لفترض مجازة البنك المركزي العراقي في اعتماده على سياسة ندية ترتكز على ثبيت سعر صرف الدينار العراقي كوسيلة فعالة للاستقرار الاقتصادي والحد من التضخم بأعتبار أن الأستيرادات مصدر أغلب المعرض السلعي في الاقتصاد العراقي والتي تقدر بما يقارب (٥٠) مليار دولار كمعدل سنويا . السؤال الآن : ما هو مفهوم ثبيت سعر صرف الدينار وكيف يمكن تحقيق ذلك من وجهة نظر البنك المركزي ؟ في حقيقة الأمر يعتمد الأخير على مفهوم قاصر للثبيت لأنه يرتكز على ثبيت سعر صرف الدينار تجاه الدولار فقط . ومن الواضح أن الثبيت الفعال لسعر الصرف للحد من التضخم المستورد (على أفترض صحته) يفترض أن يكون ثبيتنا تجاه عملات أهم الشركاء التجاريين للعراق مثل اليورو والجنيه الأسترليني والين وليس فقط تجاه الدولار لأن أستيرادات العراق من الولايات المتحدة الأمريكية لتشكل الأجزاء بسيطة من أجمالي أستيراداته من دول العالم ، وبالتالي فالثبيت تجاه الدولار لمعالجة أجمالي التضخم المستورد لا يتحقق إلا بهذه النسبة البسيطة .

وكما هو معروف فإن الدولار فقد أكثر من ٥٥٪ من قيمته مقابل العملات الرئيسية منذ تخلٰي الولايات المتحدة الأمريكية ومن طرف واحد عن التزاماتها الدولية في تحويل دolarاتها إلى ذهب بموجب اتفاقات برتن وودز، إضافة إلى عامل التضخم في اقتصادها، ولازال الت حالة الدولار في تدهور مستمر نتيجة تتابع الركود والأزمات التي تحيط باقتصادها وخاصة الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة التي أبتدأت منذ عام ٢٠٠٨ ولا زالت مستمرة إلى الآن. وعليه فسياسة تثبيت سعر الصرف مقابل الدولار لا يحل مشكلة التضخم بل يفاقمها . ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن الولايات المتحدة الأمريكية وهي تحاول أن تعالج أزماتها الاقتصادية تعتمد مجموعة سياسات من ضمنها سياسة التخفيض المستمر لسعر صرف الدولار تجاه العملات الرئيسية ضمن إطار ما أصطلح على تسميته ((حرب العملات)) ، وتحاول جاهدة أن تضغط بـاستمرار وخاصة على الصين لكونها الشريك التجاري الأبرز لرفع سعر صرف اليوان لمعالجة عجز ميزانها التجاري . وهي بهذه السياسة تعرض الدول النامية بشكل عام ومنها العراق التي تثبت سعر صرف عملتها مقابل الدولار إلى ضرر بالغ لكون الصين شريك تجاري مهم لهذه الدول أيضا ، مما يضعف بشكل أكبر تأثير سياسة تثبيت سعر الصرف مقابل الدولار في تحجيم التضخم ، وهي السياسة التي طبّقها البنك المركزي العراقي ، رافعاً سعرها إلى ٢٠٠٣ حتى الآن ، رغم محدودية تأثيرها في تحقيق أهداف هذه السياسة ذاتها التي تم اختصارها كما أشرنا أعلاه بـتحجيم الأحتياطات الضغوط التضخمية ، وأن نجحت إلى حد ما في المراحل الأولى في تخفيض التضخم فقد تحقق ذلك على حساب استنزاف الاحتياطات الأجنبية الحيوية ، التي مصدرها الأساس مورد ناضب ، لتحقيق التنمية ولم تؤد سوى إلى الاستقرار عند مستوى التخلف .

٥

ثانياً : البنك المركزي العراقي والمزاد والصراف الآلي :

ترتكز السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي العراقي منذ ٢٠٠٣ على فكرة مركزية تتعلق بـوظيفة الاحتياطات الأجنبية التي تتحضر في هدف واحد أوحد هو تلبية جميع طلبات تحويل الدينار العراقي إلى ما يقابلها من دولار ، وأن هذه الاحتياطات تمثل حقوقاً لحاملي الدينار العراقي . وقد أستتبع ذلك أن تقتصر وظيفة البنك المركزي على القيام بهذه المبادلة بين الدينار والدولار عن طريق ما أصطلح على تسميته خطأ ((مزاد العملة)) - لأن المزاد يعني تقديم عروض تتزايد في القيمة لشراء الدولارات من قبل المشترين الذي يفترض أن يكونوا في حالة تنافس على الشراء ، لكننا نشاهد أن جميع المشترين ليسوا في حالة تنافس بل مشترين فقط وبأي كمية يرغبون وبسعر واحد مثبت من قبل البنك المركزي . أن هذا الفهم لدور الاحتياطات الأجنبية جرد البنك المركزي وسياسة النقدية من وظائفها وأهدافها الحيوية في المساهمة الفعالة مع السياسات الاقتصادية الأخرى في تعزيز جهود التنمية ، وأحاله إلى ما يشبه ((الصراف الآلي)) . فالسياسة النقدية أضحت مجرد استجابة لطلبات تحويل الدينار العراقي إلى الدولار ولا شيء غير ذلك . ومع اتباع سياسة تثبيت سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار ، إضافة إلى عدم وجود قيود حقيقة على التحويل الخارجي ، أصبحت هذه السياسة وسيلة سهلة لتسرب الاحتياطات الأجنبية المترافقه ووسيلة لهروب وغسيل الأموال ، رغم الأهمية الحيوية لهذه الاحتياطات للأقتصاد العراقي في تحقيق تنميته .

أن الأدارة الكفؤة للأحتياطات الأجنبية تتطلب تحقيق أقصى العوائد والمنافع المالية والأقتصادية وأقل ما يمكن من خسائر ومخاطر وتسربات لهذا المورد الحيوي، هي في صلب وظائف وواجبات البنك المركزي وسياسة النقدية . لاسيما وأن مصدر هذه الاحتياطات

الأجنبية ، كما هي حالة العراق ، لم يكن اقتصاد متتطور ولا طاقات انتاجية مستدامة حقيقية ، بل أن مصدرها الوحيد عملية استخراج وتصدير النفط . وهذه العملية ليست عملية انتاج حقيقية بالمعنى الاقتصادي الدقيق ، بل هي مجرد عملية ((تسييل للثروة)) أي عملية استهلاك لمصدر ناضب لا بد من تمويهه بمصدر متعدد . وعليه لا بد من استخراج النفط وتصديره بمقدار تحدده المتطلبات التنموية وبالتالي لا بد من إدارة الاحتياطات الأجنبية وأدارة سعر الصرف بما يتلائم مع هذه المتطلبات . ولسنا هنا في معرض الحديث عن هذا الموضوع الحيوي للأقتصاد العراقي بشكل تفصيلي بقدر مايهمنا التأكيد على الأستخدام الأمثل للأحتياطات الأجنبية بما يحقق الأهداف التنموية وخاصة في ظل ظروف العراق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحالية .

وهنا لا بد أن نؤكد على حقيقة اقتصادية ثابتة تبدو غائبة عن راسم السياسة النقدية في

٦

العراق ، وهي أن ثبيت سعر صرف أية عملة له أشتراطاته التي ترتكز على هيكل اقتصادي متتطور وقدرة تنافسية ديناميكية تتميز بالمطابلة ، وليس اقتصاداً متخلفاً أو مختلفاً ((غانياً)) معتمداً على مورد واحد ناضب كما هو الحال في الدول النفطية ومنها العراق . لأن ثبيت سعر الصرف هنا يعني تقييم عملات هذه الدول بأعلى من قيمتها الحقيقة ، ولا بد في النهاية من أن تكون محل مضاربة وتحقيق مكاسب ومشجعاً على هروب رؤوس الأموال وغسلها على حساب استنزاف الاحتياطات الأجنبية . فإذا كانت هذه حقيقة متكررة يذكرها لنا التاريخ الاقتصادي كما حدث مثلاً في الأزمة الاقتصادية التي عاشتها كوريا الجنوبية عام ١٩٩٧ التي كان أحد أهم أسبابها ثبيت سعر صرف عملتها المحلية أمام الدولار وتقييمه بأعلى من قيمته الحقيقة رغم كل المؤشرات الاقتصادية السلبية ، التي أبرزها عجز الحساب الجاري وميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة ، والتي تؤدي بشكل موضوعي إلى وجوب تخفيض سعر الصرف . إلا أن الأصرار على ثبيت سعر الصرف لأسباب عديدة ((ومنها الفساد الأداري وما يمكن تسميته — الفساد الناعم — أي الفساد المغلق بالأدلة والمبررات التي تبدو موضوعية)) أدى إلى المضاربة على عملتها وشجع على هروب رؤوس الأموال واستنزاف خطير فياحتياطاتها الأجنبية ودخول اقتصادها في أزمة عميقة أجبرها في النهاية إلى إعادة تقييم وتخفيض سعر صرف عملتها (أضافة إلى مجموعة إجراءات أخرى) لمعالجة أزمتها الاقتصادية . فإذا كان هذا حال كوريا الجنوبية ذات الاقتصاد المتقدم فكيف سيؤول الحال في الدول النامية ومنها العراق .

وباختصار فإن سياسة ثبيت سعر الصرف والمغalaة فيه في الدول النامية بشكل عام (رغم جاذبيتها) لاتحقق المصالح الاقتصادية لهذه الدول بل تؤدي حتماً إلى المضاربة وهروب رؤوس الأموال . كما يفقد السياسة النقدية أدارة أحد أهم أدواتها للمساهمة في تحقيق وتعزيز الأهداف التنموية . وإذا أفترضنا حسن النية في أتباع هذه السياسة غير الكفؤة فمن المعروف ((أن الطريق إلى جهنم مملوء بالنوايا الحسنة))

ثالثاً — البنك المركزي وصناديق النقد الدولي :
بقدر تعلق الأمر بالعراق فمن المعروف أن البنك المركزي وسياساته النقدية (وكذلك وزارة المالية وسياساتها المالية) تسترشد بسياسات صندوق النقد الدولي التي تؤكد في أحد محاورها على تخفيض سعر صرف عملات الدول النامية بما يعكس حقيقة قيمتها أمام العملات الأجنبية .
كيف أستقام الأمر والبنك المركزي يطبق عكس هذه السياسة منذ ٢٠٠٣ ؟ بل وعمل على الرفع

التدرجي لسعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار إلى أن حدث الأزمة الأخيرة للدينار العراقي وأنخفاض سعر صرفه أمام الدولار ، وهذا ما كان متوقع في ضوء ظروف الدول

٧

النامية كما أشرنا سابقا. علما أن البنك المركزي يقدم مبررا يبدو موضوعيا في أتباعه سياسة التحسين المستمر لسعر صرف الدينار العراقي بأعتبار أن ذلك يرفع من مستوى معيشة المواطن العراقي الذي تتوفّر أغلب احتياجاته عن طريق الأستيرادات . لكن الوصول لهذا الهدف المهم والأساسي لا يتحقق باتباع سياسة تثبيت سعر صرف الدينار أو تحسينه لأنّه سيؤدي في النهاية ، وهذا ما حدث مؤخرا ، إلى خلق البيئة الملائمة للمضاربة عليه وهروب رؤوس الأموال وأستنزاف الاحتياطات الأجنبية وتخفيض سعر صرفه أمام الدولار ، ، مما أدى و يؤدي إلى تدهور في مستوى معيشة المواطنين نتيجة الضغوط التضخمية التي يتعرّض لها الاقتصاد العراقي ، وأفقد ويفقد العراق جزءاً مهماً من احتياطياته الأجنبية الحيوية لاستيراداته وتنميته .

السؤال المهم هنا : لماذا يصمت صندوق النقد الدولي عن سياسة البنك المركزي العراقي في رفع سعر صرف الدينار أمام الدولار رغم أن الصندوق يؤكد على وجوب تخفيض سعر الصرف ؟ للأجابة عن هذا السؤال يمكن القول وبشكل مختصر أنه من المعروف أن برنامج صندوق النقد الدولي ((ليس من مهمة هذا البحث مناقشة السياسات التفصيلية لهذا البرنامج)) يؤكد ويستند على سياسات تحقيق التوازنات وخاصة المالية والنقدية في مرحلته الأولى المتضمنة ((سياسات الأستقرار والتثبيت)) التي تتطلّق من العمل على تخفيض عجز الميزانية عن طريق اتباع سياسات لزيادة أيرادات الدولة – مثل زيادة الضرائب – من ناحية ، ومن ناحية أخرى اتباع سياسات لتخفيض النفقات العامة وخاصة في مجال النفقات الاجتماعية كالصحة والتعليم والأعوانات والدعم وكذلك تخفيض النفقات المتعلقة تطوير مشاريع القطاع العام وتصفيته بالشخصية وتقليل فرص العمل العامة . هذه السياسات التي تؤدي بمجملها إلى تقليل الطلب الكلي ((رغم أنخفاضه الشديد في الدول النامية بسبب ظروف التخلف)) ليتساوى أو يتوازن مع العرض الكلي ، وهو الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى المزيد من أفقار الطبقات والفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع . وهذا ما حدث في جميع الدول التي طبّقت برنامج صندوق النقد الدولي بدون استثناء سواء كان ذلك في أفريقيا أو أمريكا اللاتينية ، وتعتبر مصر مثلاً صارخاً لذلك . أن هدف الصندوق هذا مرتّب بأهداف الدول المسؤولة عن أدارته وهي الدول الرأسمالية ((ذات الأرث الاستعماري البغيض)) وبالاخص الولايات المتحدة الأمريكية التي من مصلحتها بقاء الدول النامية في حالة تخلف مستمر لتتمكن من الاستمرار في استغلالها بشكل مباشر أو غير مباشر .

أن الحجة المقدمة من قبل من قبل صندوق الدولي في أهمية سياسات المرحلة الأولى

٨

لبرنامجه ((سياسات التثبيت والأستقرار)) والتي قدر لها أن تستغرق وقتاً قصيراً نسبياً تم تقديره بين ((٣ - ٥)) سنوات كونها ضرورية للانتقال إلى المرحلة الثانية من برنامجه ((سياسات التكيف الهيكلي)) والتي يفترض أن تؤدي إلى تحقيق أعادة هيكلة الاقتصاد وتنميته وتطويره . أن اللافت للنظر أن جميع الدول التي طبّقت برنامج الصندوق لم تستطع الانتقال إلى المرحلة الثانية لكون المرحلة الأولى لم تؤدي إلا إلى المزيد من الفقر والخلف ، ذلك أن سياسات

المرحلة الأولى تمثل مقدمات خاطئة فلابد أن تكون النتائج خاطئة . لقد أنتظرت هذه الدول التي طبقة وألتزمت بتطبيق برنامج الصندوق طويلاً على أمل الانتقال إلى المرحلة الثانية الأكذوبة ، مرحلة إعادة الهيكلة والتنمية ، ولكنه أنتظار بلا أمل : ((أنتظار گوتو ، گوتو الذي لا يأتي أبدا)) .

من هذه المقدمة يبدو الجواب واضحاً على التساؤل أعلاه . فإذا كانت سياسات الصندوق تؤدي إلى المزيد من أفقار ((الدول النامية الفقيرة)) عن طريق تحجيم وعدم تطوير طاقاتها الانتاجية المادية والبشرية ، فالأسلوب الأمثل لتحقيق نفس الهدف ، أي الأفقار ، في ((الدول النامية الغنية)) كالدول النفطية ومنها العراق العمل على تبديد ثروات هذه الدول في المجالات غير الانتاجية ، والعمل على اتباع سياسات تؤدي إلى استنزافها عن طريق فتح باب الأستيرادات على مصراعيه ((دون ضوابط من وجهة نظر تنموية)) أو هروبها إلى الخارج . ومن هنا يتضح لنا سر الصمت المريب لصندوق النقد الدولي عن السياسة النقدية في العراق في تشويت سعر صرف الدينار العراقي بل والمغالاة في تقييمه ، رغم أنه يتناقض مع سياسة الصندوق في التأكيد على تخفيض سعر الصرف ، لأن ذلك يؤدي إلى استنزافاحتياطاته الأجنبية وهروب رؤوس أمواله كما يضمن بقاءه في حالة التخلف .

رابعاً – وهم استقلالية البنك المركزي :

أن التزام البنك المركزي العراقي بسياسات صندوق النقد الدولي جعله يؤكد على استقلاليته في رسم سياساته وعدم إمكانية تدخل الحكومة في المشاركة في رسم أهدافه وتفعيل أدواته المتنوعة والتنسيق مع السياسة المالية التي يفترض بالسياسة النقدية أن تكون تابعة لها . فمثلاً قد تتطلب السياسة المالية زيادة النفقات العامة لتحقيق الأهداف التنموية والتي تترجم في عجز في الموازنة العامة الذي لابد من تغطيته عن طريق الاقتراض الداخلي ، من الجمهور أو المصارف المحلية أو البنك المركزي أولاً ، أو الاقتراض الخارجي ثانياً أو الاثنين معاً وفق النسب التي تخدم متطلبات التنمية . أن امتناع البنك المركزي عن تقديم القروض التي تساعد الدولة في تفزيذ سياستها المالية ، التي يفترض أن تكون تمويلية التوجّه ، كما حصل فعلاً عام ٢٠١٠ وما بعدها بحجة استقلاليته ، ((وهو فهم خاطئ لمفهوم الاستقلالية ، حيث أنه من

٩

الناحية المبدئية وكما هو حاصل فعلاً خضوع جميع البنوك المركزية بما فيها الأحتياطي الفدرالي الأمريكي إلى الدولة وسياستها المالية بشكل أو بآخر ، رغم النص على استقلالية بعضها ، لأن ذلك يحقق مصلحة عامة أولاً ولأن البنك المركزي في النهاية مؤسسة تابعة للدولة ثانياً)) ، يثير أكثر من تساؤل وعلامة استفهام ؟ كما أنه غير مبرر موضوعياً .

ولتوضيح ذلك يمكن القول أنه في حالة عدم كفاية حصيلة الأيرادات العامة بأنواعها لتمويل النفقات العامة فلا يجوز في هذه الحالة التوجّه نحو الاقتراض الخارجي أولاً ((وهذا ما يشجع عليه صندوق النقد الدولي لضمان تبعية الدولة لسياساته التي أشرنا إليها سابقاً)) ، بل النظر في إمكانية تمويل عجز الموازنة بالاقتراض الداخلي أبتداءً بما من ضمنها الاحتياطات الأجنبية المودعة لدى البنك المركزي العراقي لقاء سندات حكومية ضمن نسب أمينة تخضع للأعتبارات والشروط الآتية :

- 1- ان يكون عجز الموازنة ناتج عن زيادة الإنفاق الاستثماري التموي بشكل أساس وكذلك الضروري من الإنفاق التشغيلي الجاري .

- ٢- أن يكون ذلك بعد أن يتم بذل كل الجهود الممكنة لرفع حصيلة الأيرادات العامة وخاصة الضرائب لتصل إلى المعدلات التي تحقق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية .
- ٣- أن يكون الاتجاء إلى الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي إلى المدى الذي لا يفقد فاعلية سياساته النقدية لتحقيق أهدافها في الاستقرار الاقتصادي والتنمية .
- ٤- وكذلك إلى المدى الذي يحافظ على نسبة أمينة من هذه الاحتياطات لتغطية حاجات الدولة من الأستيرادات والالتزاماتها الخارجية ولمدد يقدرها الاقتصاديون بين ٣ - ٦ أشهر ، والتي تتأثر بالقدرة على التصدير وحالة ميزان المدفوعات .

ومن الجدير بالذكر أن أمكانية لجوء الحكومة إلى الاحتياطيات الأجنبية لتمويل عجز الميزانية قد جوبهت برفض قوي من قبل البنك المركزي العراقي بحجج عديدة اهمها :

- استقلالية البنك المركزي حيث لا ولية للحكومة عليه .
- أن الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي هي لتغطية مطلوباته مقابل اصدار العملة المتداولة، وبالتالي فإن هذه الاحتياطيات هي حق للمواطنين حاملي هذه العملة .
- أضعف قدرة البنك المركزي في تحقيق أهداف سياساته النقدية في الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على التضخم عن طريق استقرار اسعار الصرف .

١٠

وفي تقديرنا أن هذه الحجج رغم أنها قد تستطبن الحرص والحذر الشديدين وقد تكون مدفوعة بأهداف نبيلة إلا أنها غير مقتعة اقتصاديا وغير موضوعية شكلا ومضمونا .

فمن ناحية الشكل فإن البنك المركزي في النهاية مؤسسة تابعة للدولة وليس جزيرة منعزلة عنها ، وأن استقلاله النسبي لا يعني أبعاده عن التنسيق مع السياسة المالية في تحقيق هدف الدولة الأساس في التنمية والأكتفاء بالتركيز على هدف فرعي هو الاستقرار الاقتصادي بمفهوم تثبيت سعر الصرف ((المشكوك في فاعليته كما أوضحنا سابقا)). وعليه لابد وأن يكون هناك تنسيق وتوافق وتكامل بين السياسيين المالية والنقدية .

أما من ناحية المضمون فليس من المعقول الاتجاء الحكومة إلى الأقتراض الخارجي مقابل شروط متعددة الأهداف وفوائد ضخمة تنقل كاهل الميزانية وتؤدي إلى المزيد من العجز وهي بالوقت نفسه تملك من الاحتياطيات الأجنبية ما يكفي ويزيد عن حاجتها . علما أنه ليس

مطلوبا من البنك المركزي أن يحتفظ بنسبة ١٠٠% من الاحتياطيات الأجنبية كغطاء للعملة المصدرة ، وهو في استطاعته أن يحقق جميع أهدافه ، بما فيها التنمية ، عن طريق الاحتفاظ بنسبة أقل مقابل السنديات الحكومية تحدد في ضوء مؤشرات اقتصادية معروفة تتعلق بشكل أساس بمعدلات الحاجة إلى تغطية الأستيرادات والالتزامات الخارجية لمدة محددة ((يمكن تشبيه الحالة بنسبة الاحتياطي القانوني الخاص بالمصارف التجارية – مع الفارق بالطبع – لكون أن الدولة تحمل أفالس بعض مصارفها ، لكن لا يمكن تصور أفالسها هي كدولة)) .

وإذا أخذنا بنظر الاعتبار خصوصية الاقتصاد العراقي الريعى وأعتماده على سلعة واحدة، النفط الخام ، كمصدر أساسى لأيراداته العامة وبالتالي أماكنية تعرضه لتقلبات غير محسوبة ، فيمكن زيادة هذه النسبة من الاحتياطات الأجنبية لتصل مثلاً ما بين ٤٠%-٥٠% . أما المتبقى من هذه النسبة فيمكن أن يمول عجز الموازنة في المجالات الاستثمارية التنموية .

الخلاصة :

يمكن القول ، في ضوء ما أوضحناه سابقا ، أن السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي تميزت بعدم الكفاءة وعدم الفاعلية وتجاهلت تفعيل أدواتها النقدية الأخرى ، وركزت على هدف واحد أوحد هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي بمفهوم ضيق يرتكز على مكافحة التضخم المرتبط بالاستيرادات ((وليس المساهمة الفعالة في إعادة هيكلة الاقتصاد بما يحقق تنميته)) وعن طريق سياسة أو أداة نقدية واحدة تمثلت في تثبيت سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار . والغريب أن هذا الهدف المركزي للسياسة النقدية التي يتبعها البنك

١١

المركزي لم يتحقق ، بدليل تقلبات سعر صرف الدينار في المدة الأخيرة ، الأمر الذي ترتب عليه آثار سلبية جسيمة تمثلت في الميل إلى : ارتفاع المستوى العام للأسعار وعدم الاستقرار الاقتصادي ودولرة الاقتصاد وأرتفاع الطلب على العملات الأجنبية والمضاربة عليها وأستمرار استنزاف الاحتياطات الأجنبية وهروب رؤوس الأموال بشكل متتسارع .

ومن الجدير بالذكر أن ما تم تقديمها من مبررات من قبل البنك المركزي عن انخفاض سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار بسبب زيادة الطلب على الأخير لظروف أرتبطت بعوامل خارجية خاصة ببعض الدول المجاورة (سوريا وأيران) فهو محاولة للهروب للأمام . فرغم أن الباحث لاينفي هذا التأثير الخارجي على تخفيض سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار وعمل على تسارعه ((وقد يكون جزء من زيادة الطلب على الدولار مبرراً من الناحية الاقتصادية ، لكنه ناتجاً عن ارتفاع استيرادات المواطنين العراقيين من الدول المجاورة هذه ، لكون أسعار صرف عملاتها تجاه الدولار انخفضت إلى ما يقارب ٥٠% ، وهذا ينسجم مع سياسة الباب المفتوح في التحويل الخارجي التي يتبعها البنك المركزي أصلاً)) ، إلا أن هذه النتائج السلبية كانت ستتحقق في كل الأحوال مع الزمن حتى بدون وجود هذا العامل الخارجي كما أوضحنا بشكل تحليلي في الفقرات أولاً وثانياً أعلاه . علماً أن ماتتحقق سابقاً من استقرار نسبي في سعر صرف الدينار العراقي يعود أساساً إلى استنزاف الاحتياطات الأجنبية وليس إلى كفاءة وفاعلية السياسة النقدية التي أحالت البنك المركزي إلى مجرد صراف آلي .

٢٠١٢ مايس

المراجع

- ١ - د. جليل شيعان ضمد البيضاني ، حرب العملات والنظام النقدي الدولي ، مجلة الأدارة والأقتصاد ، جامعة كربلاء ، العدد ٢ لعام ٢٠١١ .
 - ٢ - د. جليل شيعان ضمد البيضاني و د. شعبان صدام الأمارة ، متطلبات إدارة الاحتياطات الأجنبية ، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية ، جامعة القادسية ، مجلد ١٣ ، العدد ١ ، ٢٠١١ .
- 3- Bijan B. Aghevli and others , Exchange Rate Policy in Developing Countries: Some Analytical Issues (Occasional Paper , IMF) March 1991
- 4-Corden W. Max ,Exchange rate policies for developing countries , The economic journal ,RES , Jan 1993 , UK